

خبراء: الإمارات توفر البنية الأفضل للبنوك وحلول الدفع الحديثة



دبي: حمدي سعد

عززت شركات التكنولوجيا وحلول الدفع المالية في الإمارات من نمو أعمالها عبر تقديم البنية الرقمية والذكية، التي تعد من الأفضل عالمياً لتزويد الجهات الحكومية والبنوك وشركات الصرافة وغيرها بالحلول التي تدعم نمو هذا القطاع الحيوي في الدولة.

قال مسؤولو شركات وخبراء في التكنولوجيا وحلول الدفع الرقمية لـ«الخليج»: إن سوق منصات الدفع في الإمارات يواصل النمو مدعوماً بمتطلبات الجهات الحكومية والخاصة والأفراد المتزايدة لاستخدام هذه الحلول

وأشاروا إلى أن صناعة المدفوعات الرقمية لا تخلو من تحديات تتركز أهمها في غياب الرؤية الواضحة لدى المؤسسات والشركات عن تقديم خدمات متكاملة تراعي متطلبات العملاء الحقيقية وسلاسة الخدمة، فضلاً عن توفير الثقة الكاملة من حيث الأمان المالي والمعلوماتي



جمال النسائي

قال جمال النسائي، الرئيس التنفيذي لإدارة عمليات المجموعة والرئيس التنفيذي الإقليمي لشركة «نتورك إنترناشيونال»: «نشهد تسارعاً في استخدام تطبيقات وبوابات الدفع الرقمية في الإمارات لتلبية احتياجات العملاء المتطورة، حيث المدفوعات الرقمية جوهر حلول التكنولوجيا المالية. وأضاف: لا يمكن إنكار أن الشركات تتطلب نظام إدارة مالية قوياً لضمان الاستدامة على المدى الطويل، وهذا هو الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات المالية دوراً رئيسياً».

وأوضح: نعمل كشركة متخصصة في المدفوعات الرقمية لمساعدة الجهات والشركات على الازدهار من خلال تبسيط حلول الدفع من خلال مجموعة من منتجات التكنولوجيا المالية المنسقة وبوابة دفع آمنة تلبي احتياجات الدفع وتساعد على التوسع بكفاءة. كما أشار إلى أن سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات يواصل النمو، مدعوماً برؤية الدولة لتكون في طليعة التبنّي الرقمي، علاوة على ذلك، أدت الوتيرة السريعة التي يبتكر بها مجتمع الشركات الناشئة أيضاً إلى نمو مجال التكنولوجيا المالية. وبين النسائي أن معظم الشركات تتطلع حالياً لتطبيق التكنولوجيا المالية، فيما يظل التحدي الرئيسي الذي لاحظناه هو قلة الوعي بالخيارات المتاحة في السوق والاعتقاد الخاطئ الشائع بأن التكنولوجيا الرقمية مكلفة، مما يمنعهم من إجراء تغيير حقيقي

مواكبة الطلب والمنافسة



ماتيس إيبيه

من جانبه، قال ماتيس إيبيه، نائب الرئيس الإقليمي في شركة «باك بيس»: تسبب التحول الرقمي في الإمارات في اتجاه البنوك والمؤسسات المالية للاعتماد بشكل أكبر لتقليل الأنشطة المصرفية المادية التقليدية. ولا تزال الإمارات تتبع هذا التوجه حيث ترى البنوك بشكل متزايد الحاجة إلى تعزيز التكنولوجيا الخاصة بها لتبقى مناسبة لعملائها وتوفير الطبيعة الشبابية بيئة داعمة للأنشطة المصرفية الرقمية القائمة على المنصات

وأضاف: نشهد في المنطقة طلباً متزايداً على المنصات المصرفية الرقمية التي تلبي حاجة العملاء في المعاملات اليومية والتحويلات الدولية وغيرها من الخدمات، ولهذا نرى توجه المزيد من البنوك للاستثمار في رقمنة خدماتها لمواكبة الطلب والمنافسة

وتعتبر رقمنة الخدمات جزءاً من استراتيجية كل بنك وقد شرع معظم هذه البنوك بالفعل في اتخاذ هذا المسار لمواصلة تمهيد الطريق أمام المزيد من الشركات المصرفية الرقمية لدخول السوق

وتابع إيبيه: نعيش في عصر التكنولوجيا المالية السريع وسيؤدي ذلك إلى توقع المستهلكين المعاصرين الحصول على عمليات إعداد بسيطة وخدمات ملائمة يمكن الوصول إليها، حيث يمكنهم الحصول على كل ما يحتاجون إليه من

سيشكل هذا ضغطاً على البنوك التقليدية والمؤسسات المالية لمواكبة التطور والتحول الرقمي، ولعل التحدي الذي تواجهه العديد من البنوك هو الاعتماد على أنظمة قديمة، والتي توفر عدداً كبيراً جداً من حلول النقاط المعزولة مثل مراكز الاتصال وأجهزة الصراف الآلي، بالإضافة إلى خدمات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت

وتابع إبييه: توجد عدة اتجاهات رئيسية نعتقد أنها ستؤثر في الخدمات المصرفية الرقمية خلال 2023 وأهمها: صعود البنوك التي تقدم خدمات مصرفية سلسة ومتكاملة وشخصية في الوقت الفعلي، وتحليل البيانات لتعزيز الروابط مع العملاء، وإضفاء الطابع الشخصي على قدرات الخدمة الذاتية وتعزيزها، حيث يؤدي التقاء مطالب العملاء المتغيرة والضغوطات لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة إلى إعادة تشكيل القطاع المصرفي لمستوى سقف توقعات العملاء المرتفع.

الاحتيال أهم التحديات



غدي الرئيس

بدوره، قال غدي الرئيس، الرئيس التنفيذي لشركة «فوو»: تتميز دولة الإمارات ببيئة اقتصادية واستثمارية عالية في سوق المدفوعات الرقمية مبنية على بنية اتصالات ورقمنة وقوانين محفزة من البنك المركزي وبنوك رقمية وشركات. تعنى بتقديم خدمات مالية ومدفوعات رقمية لتلبي زيادة الطلب من قبل المستهلك لاستخدام طرق جديدة بالدفع

وأسهمت توجهات وحلول تقنيات الدفع الرقمية في أسواق الإمارات في انطلاق بنوك رقمية جديدة تساهم في تقديم حلول مالية والبدء بتفعيل محفظات مالية جديدة ودخول شركات الاتصالات العالم المالي والاستفادة من قاعدة العملاء لديهم بهدف تقديم حلول مدفوعات رقمية من خلال محفظتهم الجديدة

ودفعت هذه التطبيقات وبوابات المدفوعات المؤسسات والشركات إلى الابتكار بخدماتها، لمساعدة القطاعين الخاص والعام على استقبال المدفوعات إلكترونياً أما التطبيقات فساهمت بزيادة التضمين المالي وأتمتة المدفوعات المالية وتخفيض استعمال الدفع النقدي، مما ساعد بزيادة الكفاءة الاقتصادية للبلد وتقديم حلول جديدة في السوق لتغطية الطلب على المنتجات مثل الاستثمار في الأسواق المالية والتحويلات المصرفية

وأضاف، تعد التجارة الإلكترونية أحد المحفزات الأساسية لنمو الطلب على المدفوعات الرقمية حيث تغير أسلوب الدفع، ما يتطلب استخدام حلول دفع رقمية مثل: المحفظة المالية الإلكترونية وكروت الدفع الرقمية

وأوضح الرئيس أن تسارع التجارة الإلكترونية في الإمارات قد رفع ثقة المتسوقين والمستهلكين بحلول الدفع الجديدة المقدمة حديثاً وساهمت التلبية السريعة لاحتياجات الزبون في زيادة التجارة والمدفوعات الرقمية لتحل مكان الدفع عند الاستلام

وقال الرئيس: إن أبرز التحديات التي تواجه قطاع المدفوعات الرقمية هو تقديم خدمة متناسقة للعملاء بغض النظر عن طريقة الدفع، بالإضافة إلى كيفية دمج قنوات الدفع الرقمية مع تطبيق المتجر

من جيل ما بعد الألفية يستخدمون المحافظ الرقمية % 51

تتضاعف المدفوعات الرقمية في الإمارات، فيما يستخدم 51% من جيل ما بعد الألفية في الإمارات، المحافظ الرقمية المحمولة في المدفوعات اليومية خلال 2023، مقارنة بـ 48% في السعودية، و43% في مصر، وفقاً لدراسة حديثة «أصدرتها شركة «أمازون لخدمات الدفع الإلكتروني».

وتوقعت شركة «نتورك إنترناشيونال»، في الإمارات وصول قيمة المدفوعات الرقمية في الإمارات عبر منظومة الشركة إلى نحو 40 مليار دولار عام 2022، مقارنة بـ 32 مليار دولار 2021، مشيرة إلى أن نسبة المدفوعات الرقمية في الإمارات تتجاوز 44%، مقارنة بـ 10% فقط في المنطقة، مدعومة بتطور منظومات الدفع في القطاعات الحكومية والخاصة ونمو التجارة الإلكترونية الكبير في الإمارات

الإلكترونية المدعومة من «بنك أبوظبي الأول» أن الدراسات تؤكد أن الجيل الجديد وجيل ما «payit» وذكرت محفظة بعد الألفية قد بدأوا بالفعل في استكشاف طرق الدفع الرقمية الجديدة وأن أكثر من 50% من سكان الإمارات سيستخدمون طرق الدفع غير النقدية بحلول عام 2024، مما يضع أساساً قوياً لطرق الدفع الرقمية الناشئة